المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

31/03/2015

Les ONG dressent un premier bilan de la campagne de régularisation des sans-papiers, qui s'est achevée le 31 décembre 2014

MIGRATION - Le Maroc a mené une campagne de régularisation des migrants "encourageante", même si 9.000 demandes attendent une réponse positive, a estimé la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), lors d'une conférence co-organisée avec le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et des migrants (Gadem), lundi 30 mars.

"D'après nos estimations, il y a près de 9.000 dossiers" de régularisation encore en souffrance, a déclaré la secrétaire générale de la FIDH, Amina Bouayach, évoquant la campagne de régularisation exceptionnelle des sans-papiers, qui a été close au Maroc le 31 décembre 2014.
Annoncée fin 2013, après une recommandation du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), la nouvelle politique migratoire du royaume avait besoin d'une mesure symbolique, laquelle s'est concrétisée durant toute l'année 2014.

Associant les étrangers demandeurs, de nombreuses associations de la société civile et les services gouvernementaux marocains, qui se sont mobilisés pour suivre les instructions du roi Mohammed VI, elles ont abouti selon un décompte établi par le ministère de l'Intérieur, en février, à la régularisation de 17.916 personnes sur un total de 27.332 demandes déposées.
Parmi les demandeurs dont les dossiers ont été régularisés, 27% sont des ressortissants sénégalais et 18% viennent de Syrie, selon les chiffres compilés par le GADEM et la FIDH, dans un rapport rendu public, ce lundi. Le satisfecit général pousse les mêmes organisations à demander plus.

"L'ensemble des acteurs de la société civile contactés dans le cadre de la préparation de la présente note sont unanimes pour demander la régularisation de toutes les personnes ayant déposé un dossier au 31 décembre 2014", souligne le rapport. "Le nombre de bénéficiaires a été bien moindre à ce qui a été estimé au départ", a renchéri le secrétaire général du Gadem, Hicham Rachidi.

La FIDH s'inquiète d'"opérations massives d'arrestation" qui se sont déroulées après la clôture de la campagne de régularisation, en février. Des centaines de migrants en situation irrégulière avaient été arrêtés dans la forêt de Gourougou, près de Nador. Si pour la plupart, ils ont été libérés, 400 seraient encore détenus, selon Hicham Rachidi.
Signe encourageant, "les dossiers [non encore acceptés] sont en cours d'examen et de finalisation", a assuré pour sa part dans une déclaration à l'AFP le directeur des affaires migratoires au ministère des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, Ahmed Skim.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/03/30/ong-sans-papiers-maroc_n_6970766.html

المساء
ALMASSAE

انطلاق الدورة الـ21 لمهرجان تطوان لسينما بلدان البحر الأبيض المتوسط

4-2644

جمال وهبي

انطلقت، مساء أول أمس، فعاليات الدورة العشرين لمهرجان تطوان الدولي لسينما بلدان البحر الأبيض المتوسط، بحضور الممثل الإسباني خافيير غوتيريس، والمخرج المغربي سعد الشرايبي، فيما غاب رئيس مؤسسة المهرجان، نبيل بن عبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، ووزير الاتصال، مصطفى الخلفي، ورفيقه في الحزب، محمد إدعمار، رئيس الجماعة الحضرية لتطوان، وكل من رئيس الجهة، فيما حضر ثلة من السينمائيين المغاربة.

وافتتحت فعاليات المهرجان بتكريم وزيرة الثقافة السابقة، «الفنانة المغربية»، ثريا جبران لأن ذلك حسب قول إدارة المهرجان، «تكريم لأيقونة الشاشة المغربية، وسيدة المسرح المغربي»، منذ ما يزيد عن خمسين سنة، حيث اعتلت خشبة المسرح سنة 1964، قبل أن تتألق في مسار حافل مع فرقة «الأخوة العربية» وفرقة «مسرح اليوم»، وفرقة «الشهاب»، وغيرها ثم على شاشة السينما المغربية من خلال أفلام عديدة. كما تم تكريم الممثل المغربي الراحل محمد بسطاوي، الممثلة المصرية فاتن حمامة، والممثل المصري الراحل خالد صالح، والمخرج الإيطالي فرانسيسكو روسي، الذي فارق الحياة السنة الجارية عن عمر يناهز 92 عاما. وذكر أحمد حسني، رئيس جمعية أصدقاء السينما ومدير المهرجان، في كلمته الافتتاحية، أن «هذه التظاهرة الثقافية الدولية، تنتصر للسينما والفن وتحتفي بالجمال والإنسان وبقيم التسامح والتعايش بين الشعوب»، فيما اعربت الفنانة ثريا جبران عن يقينها بأن السينما المغربية صارت تتوفر على عوامل النضج بفضل تراكمات ثقافية أسهمت فيها أجيال وحساسيات متعاقبة ناضلت من أجل إبراز الصورة السينمائية الوطنية المغربية.

وتتميز الدورة 21 من بمشاركة المخرجين المغربيين عبد القادر لقطع ومحمد الشريف الطريبق في المسابقة الرسمية للأفلام الطويلة، من خلال فيلميهما «نصف سماء» و«أفراح صغيرة»، كما يتنافس الفيلمان المغربيان على الجائزة الكبرى للمهرجان، التي أطلق عليها المنظمون هذه السنة اسم «جائزة تمودة الذهبية للسينما المتوسطية»، إلى جانب 11 فيلما من 9 دول متوسطية.

وبالإضافة إلى الجائزة الكبرى، تتنافس الأفلام الثلاثة عشرة على الجائزة الخاصة للجنة التحكيم، التي تحمل اسم المخرج المغربي الراحل محمد الركاب، وجائزة العمل الأول، وتحمل اسم المخرج الجزائري عز الدين مدور، وجائزتي أحسن ممثل وممثلة، وجائزة حقوق الإنسان، التي يمنحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، فضلا عن جائزة الجمهور.

وافتتحت الدورة بالفيلم الإسباني «الجزيرة الدنيا»، الحائز أخيرا على 10 جوائز غويا التي تمنحها أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية الإسبانية.

وتشارك في هذه الدورة 16 دولة من مختلف جهات وثقافات المتوسط، تدخل غمار المنافسة على 12 جائزة من جوائز المهرجان، ويتعلق الأمر بمسابقة الفيلم الروائي الطويل، ومسابقة الفيلم القصير، ومسابقة الفيلم الوثائقي. كما تعرض على هامش المسابقة الرسمية للمهرجان مجموعة من الأفلام في فقرات «بانوراما» و«استعادة»، فضلا عن الأفلام التي تعرض بمناسبة تكريم أعلام السينما المتوسطية. إلى جانب فيلمي الافتتاح والاختتام. أما البرنامج الثقافي للدورة، فيشمل تنظيم ندوة كبرى حول «السينما والسمعي البصري»، وموائدة مستديرة حول «السينما والمدينة والبيئة»، بتعاون مع وزارة السكنى وسياسات المدينة، وبتعاون مع الغرفة المغربية لمنتجي الأفلام، يقيم المهرجان مائدة أخرى حول «السينما المغربية وتحديات الإنتاج».

سقف تقنين الإجهاض

1-1638

بدأت معالم مقترح القانون الذي تعده الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لتقديمه للملك حول تقنين الإجهاض تظهر معالمه، حيث لن يتجاوز السماح بالإجهاض ثلاث حالات، وهي حمل المرأة من الاغتصاب أو حمل المرأة من زنا المحارم أو تشوه الجنين في بطن أمه، أما باقي مطالب الجمعيات النسائية فلن تجد طريقها إلى القانون الجنائي الجديد. مصدر مطلع قال لـ«أخبار اليوم» إن وزارتي العدل والأوقاف والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بدؤوا جميعا مشاورات مع كل الأطراف لكن تحت هذا السقف وليس فوقه، لأن الجناح المحافظ في المجتمع أقوى من الجناح الحداثي، ولأن أمير المؤمنين يجب أن يمسك العصا من الوسط.

الأخت الدكتورة فوزية البيض عضو الفريق الدستوري تشارك ضمن وفد برلماني مغربي في الدورة 28 بمقر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف

3/3868

في خضم مشاركتها ضمن الوفد البرلماني المغربي في أشغال هذه الدورة حضرت الأخت الدكتورة فوزية البيض مع الكحل عبد القادر، الحسين القاسمي تقديم البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة بجنيف في إطار أشغال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بجنيف بسويسرا «خطة الرباط» والتي قدمها المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، ضد الكراهية والعنصرية.

الجدير بالذكر، فإن الخطة تستهدف مكافحة خطابات الكراهية وتعزيز مفهوم حرية الرأي والتعبير بصورة لا تدخل في نطاق التحريض على الكراهية.

وصرحت الأخت الدكتورة البيض أن هذه الخطة استأثرت باهتمام الوسط الحقوقي الدولي لاعتبارين اثنين: الاعتبار الأول يتجلى في كون خطة المغرب تنم في سياق الهاجس الكوني السائد حاليا بخصوص السجال حول حرية التعبير والمعتقد وما ينجم عن ذلك من تأجيج لخطاب الكراهية والعداء. أما الاعتبار الثاني فيكمن في سياق انشغال الأمم المتحدة بتصاعد مقلق لخطابات الكراهية وتأجيج الحقد. وقد أوصت هذه الخطة باعتماد تشريعات وطنية شاملة لمكافحة التمييز مع إجراءات وقائية وعقابية من أجل المكافحة الفعالة للتحريض على الكراهية. كما قدمت حصيلة المغرب في سياسة الهجرة بعد مرور سنة ونصف على المبادرة الملكية الرامية إلى تسوية وضعية المهاجرين بالمغرب الذي أصبح اليوم بلد إقامة.

هذا، وقد ساهمت الأخت البيض ،النائبة الدستورية ،في النقاش الدائر حول تقديم المغرب لتصورات جديدة خلال هذه الدورة لتعزيز حقوق الإنسان ضمن ورشات وحلقات نقاشية شملت عدة قضايا من بينها: تعميم منظور حقوق الإنسان والتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان وحمايتها والسياسات الوطنية وحقوق الإنسان، حلقة رفيعة المستوى تعقد مرة كل سنتين حول مسألة عقوبة الإعدام، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حقوق الطفل، حقوق الإنسان وتغيرات المناخية، التعاون التقني.

وداخل جلسة حول الاتجار في البشر بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء الرق، استحضرت الأخت الدكتورة فوزية البيض قضية الرق في مخيمات تيندوف وطالبت بالاهتمام بهذا الموضوع الشائك الذي يحتاج لتدخل حقوقي أممي للالتفاف إلى نسائنا في مخيمات حيث يعشن العار، رقيق بدون صك ولا عقود.

كما أضافت أن «إحدى مداخل حل مشكل تزويج القاصرات وتشغيل اليافعات، هي استنبات الممارسات البديلة من أجل التثقيف وإعادة الإدماج،و إعداد ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والتشغيل القسري إلى تجاوز ما تعرضن له للاندماج في المجتمع. هو تقريب المدرسة من التجمعات السكنية النائية للحد من الهدر المدرسي، وعبر خريطة الفقر محاربة الهشاشة في العالم القروي، أي انتشال الفتاة وأسرتها من براثن العوز التي تبيعها لتصبح ضحية الاستغلال الجنسي، أو ترمي بها كخادمة في البيوت، وإدماجها في المدرسة في إطار فرض وتعميم التعليم على المجتمع على الأقل حتى الإعدادي إحالة على قانون إجبارية التعليم حتى سن 15».

يذكر أن صندوق الأمم المتحدة يدعم في إطار مكافحته للرق عدداً من المنظمات غير الحكومية – من بينها ADPARE - التي تنقذ

وتساعد ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي وتوفر الدعم المتخصص في إعادة بناء حياتهم. كما تقدم ADPARE مشورة نفسية ومساعدة قانونية واجتماعية ودعماً إنسانياً، وتقدر منظمة العمل الدولية أن من ضحايا العمل القسري البالغ عددهم 21 مليون شخص تقريباً، على نطاق العالم، حوالي 20 في المائة ضحايا للاستغلال الجنسي. ويمول صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة تبرعات الدول وغيرها من التبرعات. والصندوق، الذي أنشئ في عام 1991، تديره مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقدم ملايين عديدة من الدولارات الأمريكية في منح إلى أكثر من 500 منظمة في جميع أنحاء العالم لدعم مشاريع تقدم مساعدات إنسانية وقانونية ونفسية واجتماعية إلى ضحايا الرق. ويحد الآن انخفاض في التبرعات، منذ الأزمة المالية، من عدد المنظمات التي يستطيع الصندوق دعمها.

وبنفس المناسبة تم تنظيم نشاط جانبي باسم المغرب قدم فيه السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان عرضا حول تنظيم المغرب للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش الذي عرف مشاركة مكثفة لجمعيات المجتمع المدني حول أكثر من 200 نشاط ثقافي فني وفلكلوري وخرج المنتدى بأكثر من 50 تصريحا. وقد صرح أنه أمامنا ثلاثة مواعيد هامة : تقييم بيجين زائد22، لقاء باريس حول البيئة في دجنبر، ثم تسطير آلية وطنية لوضع حد للتجاوزات وإخراج هيئة المناصفة للوجود.

كما استقبل الوفد المغربي من طرف السيد محمد أوجار،السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة في جنيف، قبل جلسة عمل مع ممثلي الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح للتباحث حول إشكالية انتشار السلاح النووي.

ويذكر أن المغرب يولي أهمية كبيرة لمختلف القضايا المتعلقة بنزع السلاح ويلتزم بالعمل مع مختلف الدول الأعضاء من أجل إعطاء ديناميكية سريعة للعمل سويا حول هذا الملف الشائك مع ضرورة اعتماد مقاربة مندمجة وبراغماتية للتركيز على القضايا التي تقتضي واجب التفاوض. ولا زال المغرب متشبثا بنزع السلاح باعتباره أفضل ضمان ضد أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم التي لها تداعيات على البيئة وعلى الأمن الإقليمي والعالمي.

ملفات المهاجرين غير النظاميين "العالقة" تثير قلق حقوقيين مغاربة

هسبريس – أيوب الريمي (صور منير امحيمدات
الاثنين 30 مارس 2015 - 16:15

طلبت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومجموعة مناهضة العنصرية ومرافقة الأجانب (كادير)، بعقد "اجتماع عاجل "للجنة المتابعة والطعن المكلفة بالنظر في ملفات المهاجرين الذين تم رفض طلب تسوية أوضاعهم، حسب ما صرحت به أمينة بوعياش عضوة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وذلك خلال الندوة التي تم تنظيمها اليوم لتقديم حصيلة السنة الأولى لسياسة الهجرة بالمغرب.

وتشير الأرقام إلى **أكثر من 9 آلاف مهاجر غير نظامي بالمغرب، ينتظرون انعقاد لجنة المتابعة والطعن التي يترأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك للبت في ملفاتهم و"حتى يعرفوا أسباب رفض طلبات تسوية أوضاعهم"**.

وهو ما دفع بوعياش إلى التأكيد على ضرورة إعادة النظر في الشروط التي وضعها المغرب من أجل استفادة المهاجرين غير النظاميين من تسوية أوضاعهم، "وجعل هذه الشروط أكثر سهولة وسلالة".

وتحدثت عضوة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عن وضعية اللاجئين السوريين بالمغرب، الذين جاؤوا في المرتبة الثانية في ترتيب الجنسيات التي استفادت من تسوية وضعيتها، فعلى الرغم من كون المهاجرين السوريين يصنفون في خانة اللاجئين إلا أنهم استفادوا من تسوية وضعياتهم وحصلوا على بطائق إقامة.

والسبب حسب بوعياش هو أن "المغرب وجد نفسه أمام وضعية إنسانية وبالتالي كانت تسوية أوضاعهم هي الإجابة الإنسانية في ظل عدم توفر المغرب على مؤسسات وإطار قانوني خاص باللجوء".

ومما يزيد من صعوبة وضعية اللاجئين السوريين هو كون "أوروبا لم تعد راغبة في استقبال اللاجئين السوريين وأغلقت أبوابها في وجه هؤلاء اللاجئين" حسب الحقوقية المغربية، لذلك فالمغرب أصبح يمثل طوق نجاة بالنسبة لهم "ولا يمكن أن يغلق أبوابه في وجوه لاجئين نتقاسم معهم نفس الثقافة واللغة" تقول بوعياش.

وعبرت عضوة الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عن تشاؤمها من إمكانية قيام تعاون بين المغرب والجزائر وموريتانيا في مسألة الهجرة غير النظامية "وهذا راجع إلى أسباب سياسية" لكنها أكدت في المقابل عن أهمية التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة الشرعية "هذا التعاون هو الذي يمكن أن يساهم في تطوير معالجة المغرب للملف المهاجرين وتسوية أوضاعهم.

كما رفضت بوعياش جميع المواقف الرافضة لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، بدعوى أن هذا يمكن أن يشجع الآلاف من المهاجرين على القدوم إلى المغرب وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث مشاكل اقتصادية واجتماعية بالمملكة.

وأكدت الحقوقية المغربية في ذات السياق بأن تسوية أوضاع المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء "ما هو إلا تنزيل لمضامين الدستور الذي نص على أن الرافد الإفريقي هو مكون من مكونات الهوية المغربية"، مضيفة بأن هذه التسوية" ستساهم في التنمية الاقتصادية للمغرب خصوصا وأنه يسعى لتعزيز حضوره الاقتصادي في القارة الإفريقية".

http://www.hespress.com/societe/259489.html

جمعية نسائية تعتبر رفع التجريم عن الإجهاض الطبي ضرورة ملحة وتحمل الحكومة مسؤوليتها بخصوص التربية الجنسية

دعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب الى ضرورة مراجعة التبويب الذي يضع الإجهاض في الباب الخاص بالأخلاق والحفاظ على نظام الأسرة وكذا رفع التجريم عن الإجهاض الطبي مع تجريم الإجهاض السري الى جانب توفير الشروط الحمائية للنساء مهما كان وضعهن العائلي وتمكين النساء من كل الخدمات الصحية والتكفل بهن.

وطالبت الجمعية الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها بخصوص التربية الجنسية تربية وإعلاما ووضع خطط للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتوفير خدمات الولادة من دون مخاطر، واعتبار الإجهاض الطبي الآمن جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العمومية.

كما شددت الهيئة النسائية الاثنين، في بلاغ توصل "كفى بريس" بنسخة منه، على"تغيير القوانين التمييزية ذات الصلة تغييرا جذريا ومتكاملا بحيث يتلاءم مع منطوق الدستور والتزامات المغرب الدولية" مع "الالتزام بالمقتضيات المتضمنة في المواثيق الدولية التي تنص على حرية المرأة في اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الأمومة، والحمل وعدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وعلى حماية صحتها الجسدية والنفسية والعقلية ومراعاة وضعها الاجتماعي والاقتصادي" .

وسجل الصدر ذاته على أن "وضع ملف الإجهاض اليوم بين يدي كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإطلاق مسار التشاور مع الجمعيات العاملة في المجال لخطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق النساء والانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والاستفادة من تجارب الدول التي قننت الإجهاض وأرست أسس حماية النساء من مآسي الإجهاض السري".

http://mobile.kafapresse.com/detail.php?id=29275

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: رفع التجريم عن الإجهاض الطبي ضرورة ملحة

اعتبرت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ان رفع التجريم عن الإجهاض الطبي ضرورة ملحة

وأكدت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، التي تتابع النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول الإجهاض على ضرورة تحيين فصول القانون الجنائي المرتبطة به انطلاقا من اهتمامها بالموضوع واشتغالها عليه وخاصة من خلال الدراسة التي ساهمنا في إنجازها، سنة 2008، معية الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بخصوص القانون الجنائي إثر فتح ورش إصلاحه والتي تلاها تأسيس ربيع الكرامة، كتحالف يعمل من أجل إصلاح التشريعات التمييزية منذ 2010. ومراجعة التبويب الذي يضع الإجهاض في الباب الخاص بالأخلاق والحفاظ على نظام الأسرة ورفع التجريم عن الإجهاض الطبي، و تجريم الإجهاض السري، فضلا عن توفير الشروط الحمائية للنساء مهما كان وضعهن العائلي وتمكين النساء من كل الخدمات الصحية والتكفل بهن.

وقالت الجمعية في بلاغ لها توصلت "أش بريس" بنسخة منه اليوم، إن وضع ملف الإجهاض اليوم بين يدي كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإطلاق مسار التشاور مع الجمعيات العاملة في المجال لخطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق النساء والانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والاستفادة من تجارب الدول التي قننت الإجهاض وأرست أسس حماية النساء من مآسي الإجهاض السري.

وتعزيزا لمطالب تحالف ربيع الكرامة الذي تعتبر الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب مكونا من مكوناته، دعت الدولة إلى الالتزام بالمقتضيات المتضمنة في المواثيق الدولية التي تنص على حرية المرأة في اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الأمومة، وأوان الحمل وعدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وعلى حماية صحتها الجسدية والنفسية والعقلية ومراعاة وضعها الاجتماعي والاقتصادي؛

وبعد أن حملت الدولة مسؤوليتها بخصوص التربية الجنسية تربية وإعلاما ووضع خطط للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتوفير خدمات الولادة من دون مخاطر، مع اعتبار الإجهاض الطبي الآمن جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العمومية؛ شددت على تغيير القوانين التمييزية ذات الصلة تغييرا جذريا ومتكاملا بحيث يتلاءم مع منطوق الدستور والتزامات المغرب الدولية.

http://www.achpress.com/?p=66114

"الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب" تطالب برفع التجريم عن الإجهاض الطبي

أضيف في 30 مارس 2015 الساعة 16 : 16

طالبت "الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب" برفع التجريم عن الإجهاض الطبي باعتباره ضرورة ملحة . و طالبت الجمعية في بيان لها الاثنين، بضرورة مراجعة التبويب الذي يضع الإجهاض في الباب الخاص بالأخلاق والحفاظ على نظام الأسرة؛ و رفع التجريم عن الإجهاض الطبي و تجريم الإجهاض السري.

كما نادت بتوفير الشروط الحمائية للنساء مهما كان وضعهن العائلي وتمكين النساء من كل الخدمات الصحية والتكفل بهن.

و اعتبرت الجمعية ان وضع ملف الإجهاض اليوم بين يدي كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإطلاق مسار التشاور مع الجمعيات العاملة في المجال لخطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق النساء والانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والاستفادة من تجارب الدول التي قننت الإجهاض وأرست أسس حماية النساء من مآسي الإجهاض السري.

و طالبت الالتزام بالمقتضيات المتضمنة في المواثيق الدولية التي تنص على حرية المرأة في اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الأمومة، وأوان الحمل وعدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وعلى حماية صحتها الجسدية والنفسية والعقلية ومراعاة وضعها الاجتماعي والاقتصاديو تحمل مسؤوليتها بخصوص التربية الجنسية تربية وإعلاما ووضع خطط للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتوفير خدمات الولادة من دون مخاطر، واعتبار الإجهاض الطبي الآمن جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العمومية.

كما طالبت بتغيير القوانين التمييزية ذات الصلة تغييرا جذريا ومتكاملا بحيث يتلاءم مع منطوق الدستور والتزامات المغرب الدولية.

و قالت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب أنها تتابع النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول الإجهاض وضرورة تحيين فصول القانون الجنائي المرتبطة به انطلاقا من اهتمام الجمعية بالموضوع واشتغالها عليه وخاصة من خلال الدراسة التي ساهمت في إنجازها، سنة 2008، معية الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بخصوص القانون الجنائي إثر فتح ورش إصلاحه والتي تلاها تأسيس ربيع الكرامة، كتحالف يعمل من أجل إصلاح التشريعات التمييزية منذ 2010. وقد كان آنذاك موضوع الإجهاض من أبرز الملفات الموضوعاتية، التي حظيت بالاهتمام على اعتبار ملحاحية الجواب على الواقع اليومي لمئات الفتيات والنساء اللواتي يعانين من الإجهاض السري، أو يدفعن حياتهن ثمنا لانعدام الشروط الطبية الضرورية.

http://zoompresse.com/news6691.html

بيرو: المغرب ينظر إلى المهاجر كإنسان بغض النظر عن انتماءته

قال أنيس بيرو الوزير مكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، إن المغرب ينظر إلى المهاجر كانسان أولا وقبل كل شيء، بغض النظر عن انتماءاته، موضحا أنه تم اعتماد مقاربة مبنية على التشاور حول التعددية الثقافية وتحليل سياسات الإدماج الثقافي، لتنفيد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

أنيس بيرو الذي كان يتحدث خلال افتتاح الدورة الثانية للمنتدى السنوي للهجرة صباح اليوم الثلاثاء بالرباط، أكد على سعي المغرب لبناء نموذج مغربي خاص بالهجرة واللجوء، قائلا: «نحن نؤمن بمستقبل الإنسان، ونسعى لبناء نموذج مغربي يرتكز على التعددية الثقافية ومبني على التمازج الثقافي وعلى الاختيارات السياسية والالتزامات الدولية للمغرب».

وأضاف بيرو «سنفتح النقاش حول العيش المشترك، إذ سيكون هذا المنتدى فرصة للتفكير في الحقوق الإقتصادية والجيوسياسية والثقافية»، مشيرا إلى سعي الوزارة إلى وضع آليات تبادل وتقاسم ونشر القيم المتعلقة بالعيش المشترك وذلك لحماية المجتمع المغربي من الانغلاق وكره الأجانب_.

وأشار المتحدث إلى أن المغرب قطع أشواطا مهمة لتسوية أوضاع المهاجرين، «وهذا مايدعونا للارتياح»،يقول بيرو، مضيفا أن المغرب بصدد الانتهاء من الترسانة القانونية الخاصة بالمهاجرين، بالاضافة إلى تحديد 21 مشروع في طور الانجاز مع تحديد الكلفتها.

في نفس السياق قال محمد أمين الصبيحي وزير الثقافة، إن الواقع الجديد الذي يعيشه المغرب بتحوله إلى دولة استقبال واللجوء، يستدعي تعاطي الدولة مع مكونتها الثقافية الجديدة، وقبول هده الفئة و العمل على انصهارها بالمجتمع.

وأضاف الصبيحي: «يجب على المغرب استثمار هدا التنوع واستعاب الملامح الفكرية والثقافية والقيمية»، وذلك لن يحدث إلا – يقول الصبيحي – «بعملية التحسيس والتواصل مع الاجانب بجعلهم ينخرطون في الحياة الاجتماعية والاندماج السلس».

وأردف الصبيحي أن بلادنا أصبحت مطالبة بتطوير المنظومة القانونية ووضع ضمانات لجعل المهاجرين جزءا من النسيج الاقتصادي والسياسي والثقافي.

من جهته، اعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، أن التنوع الثقافي الذي يعرف اليوم تزايدا وتسارعا وعولمة، يشكل مصدرا للثروة، حيث لا يمكن مثلا الحديث عن الثقافة في بلدان الشمال دون التفكير في المبدعين الأجانب الذين يعكسون ما أصبح عليه المجتمع اليوم ويغنون ثقافة بلدانهم في نفس الوقت .

وأضاف أن التنوع الثقافي قد يكون أيضا مصدرا للتوتر و"التسخير" حيث يتم في بعض البلدان الأوروبية استغلال التنوع الثقافي من قبل الفاعلين السياسيين في المعارك الانتخابية، موضحا أنه يستخدم أكثر لرفض الاندماج.

وأشار إلى بعض مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان المتمثلة أساسا في المساواة في الحقوق والاندماج السياسي، مبرزا في هذا الصدد أنه حان الوقت بالنسبة لإسبانيا والمغرب لتفعيل مقتضيات دستوري البلدين المتعلقة بمنح الحقوق المدنية للأجانب المقيمين بطريقة قانونية، أي المشاركة في الانتخابات الجماعية.

http://www.ahdath.info/?p=62781

En 2004, le Haut-Commissariat au Plan recensait plus d'un million et demi de handicapés au Maroc.

Un changement qui tarde à prendre forme

Les handicapés toujours à l'écart

Sara El Majhad
selmajhad@aujourdhui.ma

Hier marquait la célébration de la journée nationale du handicapé, l'occasion de faire le tour de la situation d'une des catégories les plus vulnérables de la société.

Deux dates clés, à une année d'intervalle, ont marqué la question de l'intégration des personnes handicapées au Maroc. En avril 2009, le Royaume ratifiait la convention internationale des droits des personnes handicapées et de son protocole facultatif. Ce texte atteste, de manière claire, que les droits des personnes handicapées sont une partie indivisible des droits de l'Homme et appelle au respect de la dignité, de l'indépendance, de la non- discrimination, de la participation et du respect de la différence. La Constitution de 2011 a banni toutes les formes de discrimination liées au handicap.

L'article 34 oblige les pouvoirs publics à mettre en place des stratégies d'insertion des personnes en situation de handicap, faisant ainsi de l'intégration des handicapés un principe constitutionnel. Le changement se fait-il donc ressentir depuis 2011 ?

En dehors de l'adoption fin 2014 du projet de loi n°97.13 relatif à la protection et la promotion des droits des personnes en situation de handicap par le Conseil des ministres, les mesures concrètes pour changer le quotidien des handicapés se font rares.

Entre 2003 et 2012, le nombre de centres pour handicapés est passé de 5 à 54, tandis que déjà en 2004, le Haut-Commissariat au Plan recensait plus d'un million et demi de handicapés au Maroc. Selon une étude de la Direction des études et des prévisions financières du ministère de l'économie et des finances publiée en fin de semaine dernière, le taux d'encadrement dans ces centres serait de 127 bénéficiaires par encadrant.

Outre leur nombre visiblement insuffisant, ces centres sont répartis de manière très inégale sur les différentes régions du Maroc. Ainsi, l'étude du ministère des finances ne relève aucun centre pour handicapés dans les régions de Chaouia Ouardigha, Oued Dahab-Lagouira et Tadla-Azilal. Les régions de Rabat-Salé-Zemmour-Zaer, l'Oriental et Souss-Massa-Darâa renferment, quant à elles, plus de 50% des établissements, 60% du personnel encadrant et 60% des bénéficiaires. L'Oriental à lui seul regroupe 9 centres et près du tiers des bénéficiaires et du personnel encadrant. Même topo si l'on considère les coopératives Youssoufia pour paralytiques et les organisations Alaouites pour la protection des aveugles. Leur nombre a connu une stagnation autour de 150 établissements entre 2002 et 2013, tandis que le nombre de bénéficiaires a connu une hausse de 12%. Leur couverture régionale est, elle aussi, largement disproportionnée. La région de Tanger Tétouan centralise, par exemple, plus du quart des établissements sur le territoire national.

La facilitation de l'accès aux établissements spécialisés n'est pas l'unique impératif pour l'inclusion des personnes à besoins spécifiques dans la société, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) cite une panoplie de mesures dans ce sens. Invitée à la 28ème session du Conseil des droits de l'Homme à Genève (du 2 au 27 mars 2015), Soumia Amrani, représentante du CNDH, a appelé, entre autres, à une réforme du système éducatif. Parmi ses recommandations, l'inclusion du Braille, du langage des signes et autres moyens de communication au sein de l'école ordinaire, la révision des référentiels de formation initiale et continue des enseignants ou encore la participation des organisations de personnes handicapées et leurs familles aux stratégies et plans d'action des académies régionales de l'éducation. L'employabilité des handicapés et la facilitation de l'accès des personnes à mobilité réduite aux moyens de transport sont, par ailleurs, deux questions de taille attendant une réponse urgente, selon le CNDH.

Projections

Les films "Sivas" de Kaan Mujdeci (Turquie) et "Fidelio, l'odyssée d'Alice" de Lucie Borleteau (France), ont été projetés, dimanche dernier, au cinéma "Avenida" à Tétouan, dans le cadre de la compétition officielle du long-métrage du Festival international du cinéma méditerranéen de Tétouan (FICMT).
Les deux films concourent pour le Grand prix Tamouda du cinéma méditerranéen, les prix du jury, qui porte le nom du réalisateur marocain, Mohammed Reggab, du premier film au nom du réalisateur algérien, Azzedine Mneouar, de la meilleure interprétation masculine, de la meilleure interprétation féminine ainsi que pour le prix des droits de l'Homme, décerné par le Conseil national des droits de l'Homme au Maroc, en plus du prix du public.

http://www.libe.ma/Bouillon-de-culture_a60575.html

LES DÉFIS D'INTERCULTURALITÉ AU CENTRE DU FORUM ANNUEL DE L'IMMIGRATION

Le ministre chargé des Marocains résidents à l'étranger (MRE) et des affaires de la migration, Anis Birou, présidera, ce mardi à Rabat, la 2ème édition du Forum annuel sur l'immigration qui se tient cette année sous le thème "Défis d'interculturalité et enjeux d'intégration".

Le ministre estime que cette rencontre devra renforcer "la concertation et le dialogue pour comprendre la culture de l'autre, relier, impliquer et aussi repenser les différences constitutives de notre société afin de reconsidérer les cultures pour un meilleur avenir".
Plusieurs thèmes seront débattus lors de ce forum. Aicha Belarbi, sociologue et experte auprès des Nations Unies, traitera d'un sujet lié aux "défis de l'intégration et de l'interculturation", alors que Francisco Garcia Villar, membre du Secrétariat général de l'immigration et l'émigration (Espagne) axera son intervention sur "L'intégration culturelle des immigrants en Espagne". Le rôle des langues, l'apport des religions monothéistes, la cohabitation et la paix constituent aussi les grands thèmes de cette rencontre.
Prendront part également à ce forum, Mohammed Amine Sbihi, ministre de la Culture, Driss El Yazami, président du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) et Michael Millward, représentant de l'UNESCO pour le Maghreb.

http://www.le360.ma/fr/societe/les-defis-dinterculturalite-au-centre-du-forum-annuel-de-limmigration-36065

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: رفع التجريم عن الإجهاض الطبي ضرورة ملحة

نتابع في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب النقاش العمومي الذي يعرفه المغرب حول الإجهاض وضرورة تحيين فصول القانون الجنائي المرتبطة به انطلاقا من اهتمام الجمعية بالموضوع واشتغالها عليه وخاصة من خلال الدراسة التي ساهمنا في إنجازها، سنة 2008، معية الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بخصوص القانون الجنائي إثر فتح ورش إصلاحه والتي تلاها تأسيس ربيع الكرامة، كتحالف يعمل من أجل إصلاح التشريعات التمييزية منذ 2010. وقد كان آنذاك موضوع الإجهاض من أبرز الملفات الموضوعاتية، التي حظيت بالاهتمام على اعتبار ملحاحية الجواب على الواقع اليومي لمئات الفتيات والنساء اللواتي يعانين من الإجهاض السري، أو يدفعن حياتهن ثمنا لانعدام الشروط الطبية الضرورية.

وفي هذا الإطار، سُجلت مجموعة من الملاحظات بخصوص هذا الملف، تمس تبويبه ومضمونه واقتُرحت بصدده العديد من التعديلات، من أهمها ما يلي:

ضرورة مراجعة التبويب الذي يضع الإجهاض في الباب الخاص بالأخلاق والحفاظ على نظام الأسرة؛

رفع التجريم عن الإجهاض الطبي؛

تجريم الإجهاض السري؛

توفير الشروط الحمائية للنساء مهما كان وضعهن العائلي وتمكين النساء من كل الخدمات الصحية والتكفل بهن.

إن وضع ملف الإجهاض اليوم بين يدي كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإطلاق مسار التشاور مع الجمعيات العاملة في المجال لخطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق النساء والانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان والاستفادة من تجارب الدول التي قننت الإجهاض وأرست أسس حماية النساء من مآسي الإجهاض السري.

لذا، وتعزيزا لمطالب تحالف ربيع الكرامة الذي تعتبر الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب مكونا من مكوناته، فإننا ندعو الدولة إلى:

الالتزام بالمقتضيات المتضمنة في المواثيق الدولية التي تنص على حرية المرأة في اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الأمومة، وأوان الحمل وعدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وعلى حماية صحتها الجسدية والنفسية والعقلية ومراعاة وضعها الاجتماعي والاقتصادي؛

تحمل مسؤوليتها بخصوص التربية الجنسية تربية وإعلاما ووضع خطط للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه وتوفير خدمات الولادة من دون مخاطر، واعتبار الإجهاض الطبي الآمن جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية العمومية؛

تغيير القوانين التمييزية ذات الصلة تغييرا جذريا ومتكاملا بحيث يتلاءم مع منطوق الدستور والتزامات المغرب الدولية.

http://ar.monasso.ma/38726-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B1%D9%81%D8%B9

Travail domestique des mineurs

Des avancées qui n'en sont pas! Les faiblesses du projet de loi 19.12 sur les travailleurs de maison Près de 80.000 filles de moins de 15 ans exploitées

A défaut de statistiques précises sur le travail des petites bonnes au Maroc, l'INSAF estime, selon une étude commanditée en 2010, autour de 80.000 filles âgées de moins de 15 ans exploitées. Qui sont-elles ? En majorité âgées de 13 à 15 ans, elles n'ont jamais été scolarisées ou sont en abandon scolaire pour près de la moitié et sont issues de familles pauvres, voire très pauvres

Comme souvent, le développement de la condition humaine est l'oeuvre de la société civile. Le Collectif associatif pour l'éradication du travail des "petites bonnes", au sein de l'INSAF, l'Institution nationale de solidarité avec les femmes en détresse, vient de diffuser son plaidoyer à l'occasion de la 28ème session du Conseil des droits de l'homme de l'ONU, qui se tient actuellement à Genève. Le collectif a ainsi fait des propositions concrètes et réalistes, fondées sur l'expérience terrain, les conventions internationales et les recommandations pertinentes faites par des instances nationales comme le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et le Conseil économique social et environnemental du Maroc (CESE), et internationales comme le Conseil des droits de l'enfant de l'ONU.

Malgré cela, au Maroc, le projet de loi 19.12 sur les travailleurs de maison, actuellement en examen à la Chambre des conseillers, ne prévoit aucun moyen pour sortir ces jeunes filles de leur situation, ni même de les réinsérer dans leur famille, dans le cycle scolaire, sans parler d'une quelconque prise en charge psychologique ou physique. Au contraire, son article 6 fixe à 16 ans l'âge d'accès au travail domestique. C'est, de fait, la légalisation de l'emploi des mineures, qui reste contraire à la Convention internationale des droits de l'enfant, qui considère "enfant" tout individu âgé de moins de 18 ans. Continuons.

Entre 16 et 18 ans, l'enfant travaille sous contrat avec l'accord de son tuteur légal. Ce qui était hier exercé clandestinement, sera, si le texte est voté en l'état, normalisé. L'avis de l'enfant n'étant mentionné nulle part dans le projet de loi. L'article 21 traite de la plainte que le travailleur domestique peut présenter auprès de l'inspecteur du travail en cas de conflit. Cette disposition, "surréaliste" pour l'INSAF, restera inapplicable pour une fille mineure maltraitée derrière les portes closes de la maison où elle travaille. Enfin, l'article 18 traite du salaire, mais pas du revenu de la petite bonne, louée sous contrat par son tuteur légal. De plus s'agissant d'une mineure, elle ne peut avoir un compte en banque pour y déposer son argent, quand bien même elle en recevrait.

Il faut continuer à en parler, à dénoncer. Non, les enfants ne peuvent en aucune manière être employés comme domestiques ou effectuer une activité qui pourrait empêcher leur éducation et être préjudiciable à leur santé ou à leur développement physique, moral ou social. Rien ne peut décemment justifier de tels faits. Même l'inconscient collectif qui admet depuis trop longtemps le sacrifice d'un mineur en contrepartie d'une quelconque aide financière. Comment est-ce encore possible que les "employeurs" considèrent

http://www.maghress.com/fr/leconomiste/1969262

l'éducation essentielle pour leurs propres enfants et non pour ceux qu'ils destinent au travail domestique, tous établis sous le même toit? La société le sait, ces petites bonnes n'ont que trop rarement un digne traitement. A cela s'ajoute, l'augmentation considérable de la demande en travailleurs domestiques en raison de la participation croissante des femmes dans le monde du travail. Ces employés sont encore trop souvent des jeunes filles, parce que moins chères et plus obéissantes.

Rappelons les données du dernier examen. 62% sont âgées de 13 à 15 ans, 49% sont en abandon scolaire, 47% sont pauvres et 28% sont très pauvres, et sont issues de foyers où 94% des mères et 72% des pères sont analphabètes. La tranche vulnérable de la société. Dire stop à ces pratiques, en condamnant les employeurs et les nombreux intermédiaires qui gagnent leur vie sur le dos de ces enfants et de leurs familles, serait un message fort contre le deux poids deux mesures entre milieu pauvre et milieu aisé, encore trop généralisé.

Instance de la parité : L'ADFM propose une refonte du texte

L'association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) persiste et signe… Le projet de loi sur la création de l'Instance de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination n'emporte pas son adhésion dans sa mouture actuelle. Et l'ADFM proteste contre sa validation le 19 mars en conseil du gouvernement. Pourquoi ? Absence de concertation.

« Le projet de loi 79.14, dans sa forme actuelle, ne prend pas en considération les différents avis et propositions faites par les diverses parties prenantes, notamment la commission scientifique, mise en place par le Ministère de Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social, le **Conseil National des Droits de l'Homme,** les partis politiques et par les différentes composantes de la société civile », confie une source de l'ADFM. Suite à cet état de fait, l'association a réuni plus d'une cinquantaine d'associations dans un collectif pour dénoncer ce projet de loi et surtout pour proposer une série d'amendements.

Pour cette association et les réseaux signataires, si le texte dans sa présente mouture est maintenu, ils préfèreraient alors qu'il n'y ait même plus la création de cette instance. « Etre efficace ou ne pas être », c'est ainsi que pourrait se décliner le slogan actuel de l'ADFM à propos de l'Instance de la parité. L'association considère que la non prise en considération des avis, eux-mêmes fruits d'un processus de travail et de réflexion ayant duré plus de deux ans, constitue une déperdition d'énergie, d'efforts et de l'argent public. Et au final, on aboutit à une mouture qui dénue cette instance d'attributions et de compétences et risquerait d'hypothéquer son efficience par des effets paralysants au niveau de la composition proposée. Mais l'ADFM reste optimiste et propose des amendements à cette loi tout en espérant être écoutée.

Côté forme, l'ADFM propose d'intégrer une loi par un préambule qui définirait le cadrage et les principes fondateurs de l'instance, tels que stipulés dans la constitution. Aussi, il serait important selon l'association des femmes d'introduire les définitions universelles de la discrimination et de ses différentes formes ainsi que les concepts de parité et d'égalité. Enfin, et toujours dans la forme, l'ADFM et les autres associations qui la soutiennent proposent de réviser la langue utilisée en se référant systématiquement aux femmes et aux hommes, et recourir à une formulation précise et plus claire à même de garantir le respect et la mise en œuvre de ladite loi.

Pour le fonds, l'ADFM suggère que l'instance puisse être dotée d'un mandat très étendu en matière de protection et de promotion des droits humains des femmes tout en lui conférant des compétences consultatives, qu'elle soit saisie ou qu'elle agisse en auto-saisine ; des attributions en matière de veille et de suivi, des compétences à caractère quasi-juridictionnel, ainsi que des attributions en matière de promotion de la culture de l'égalité, d'éducation et de sensibilisation.

http://www.panorapost.com/article.php?id=10250

En ce qui concerne la composition de l'instance, l'ADFM considère qu'elle doit disposer d'une équipe de travail restreinte et disposant d'une expertise en matière d'égalité et de parité. Ces ressources doivent être sélectionnées sur la base de critères respectant le principe d'incompatibilité aussi large que possible, et répondant aux exigences de compétence, d'efficacité et d'autonomie. « Le principe de représentativité proposé dans la mouture actuelle, paralyserait le travail de l'instance et affecterait largement son autonomie et son indépendance », signale une source de l'ADFM.

Tout cela constitue finalement tout un programme de refonte et de révision de la loi. Contactée par Panorapost, la ministre des affaires sociales, Bassima Hakkaoui est resté injoignable.

الريسوني: الإجهاضيون يريدون تحرير العلاقات الجنسية من كل القيود

وفي مقال جديد له حول الإجهاض، هاجم الفقيه المقاصدي أحمد الريسوني من سماهم بـ"دعاة الإجهاض ومجاهديه"، واصفا إياهم بـ"الحركة الإباحية الجنسية" و"الحركة الإجهاضية بالمغرب".

وأضاف نائب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في المقال الذي توصل به "عربي21"، أن الإجهاض عند هؤلاء لا يعدو أن يكون "حلقة ومحطة من مسلسل طويل عريض، ضمن رؤية تستهدف "تحرير الإنسان وطاقاته الجنسية من سلطان الدين؛ أي الوصول في النهاية إلى إنسان بلا دين، وممارسة جنسية بلا حدود ولا قيود".

وقال عضو المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح المغربية ورئيسها الأسبق، موجها خطابه إلى من وصفهم بـ"الإجهاضيين": "أدعوهم إلى أن يكشفوا لنا عن الصورة النهائية للمجتمع الذي يريدونه، وخاصة عن العلاقات الجنسية في مجتمعهم المنشود، حدثونا عن النهاية التي تريدون، وليس فقط عن البداية التي تعلنون".

في السياق ذاته، قال الريسوني في مقال آخر نشر على موقعه الإلكتروني، إن: "الإجهاض يكون واجبا في حالات، ويكون جريمة في حالات، وله حالات أخرى تحتمل وتحتمل، أترك النظر فيها للاجتهاد الفقهي والقانوني، أيا كان ترجيحه واختياره فيها". ودعا إلى إسناد الأمور إلى أهلها.

في المقابل، جاء موقف حركة التوحيد والإصلاح، المقربة من حزب العدالة والتنمية، منسجما مع موقف الريسوني إذ قالت الحركة ضمن بلاغ لها إن "أحكام الدين الإسلامي السمح والاجتهاد ضمن مقاصده، كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة للإشكالات المطروحة بما يحفظ نظام الأسرة والأخلاق العامة ويرفع الحرج في الحالات التي تستدعي الاستثناء".

من جهة أخرى، دعت الحركة إلى مراعاة قدسية الحياة وحرمة النفس البريئة والتجريم الجنائي للمساس بها، و"مواجهة دعوات الحرية الجنسية التي لن تخلف سوى الآثار الوخيمة على النظام الأخلاقي والتماسك المجتمعي".

لكن عضو المجلس العلمي الأعلى مصطفى بنحمزة رفض إباحة الإجهاض، وقال في مداخلة له، ضمن اللقاء الذي نظمته وزارة الصحة المغربية، إنه لا ينبغي أن نبرر الإجهاض مهما كانت الدوافع، مدافعا عن حق الجنين في الحياة.

وأوضح رئيس المجلس العلمي المحلي لمدينة وجدة (شرق المغرب)، أن إباحة الإجهاض في بعض الحالات من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الإجهاض، متسائلا عن ذنب الجنين في ذلك.

وتطرق بنحمزة إلى مسألة نفخ الروح في الجنين، موضحا أن النصوص الدينية تشير إلى أنها تتم بعد مرور 120 يوما من تكون الجنين في الرحم.

وفي الوقت الذي دافع فيه بنحمزة عن حق الجنين في الحياة، دافع أستاذ علم الاجتماع عبد الصمد الديالمي، ضمن لقاء وزارة الصحة، عن حق المرأة في الحمل من عدمه.

وطالب أستاذ علم الاجتماع، المعروف بمواقفه المثيرة حول الجنس، بوضع "قانون يقر وينظم حق المغاربة في الإجهاض، ويعترف للرافضين للإجهاض بحقهم الشخصي والفردي في عدم ممارسته".

من جهة أخرى، وعلى عكس دعاة إباحة الإجهاض ومناهضيه، اختار سعد الدين العثماني، القيادي في حزب العدالة والتنمية المغربي الذي يقود الحكومة، أن يتخذ موقفا وسطا من قضية الإجهاض.

ودعا العثماني الذي يشتغل دكتور أمراض نفسية، في مقال نشرته العديد من وسائل الإعلام المغربية، إلى إباحة الإجهاض في حالات بعينها، لكن بشروط.

واقترح وزير الخارجية المغربي السابق إباحة الإجهاض "خلال الأسابيع الستة الأولى من الحمل إذا ترتب الحمل عن اغتصاب أو زنى المحارم"، و خلال 120 يوما الأولى من الحمل إذا ثبت أن الجنين مصاب بأمراض غير قابلة للعلاج أو تشوهات خطيرة.

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية المغربي حالة أخرى يجب أن يباح فيها الإجهاض قانونيا قائلا: "إذا استوجبته ضرورة المحافظة على صحة الأم بإذن من الزوج، ولا يطالب بهذا الإذن إذا رأى الطبيب أن حياة الأم في خطر".

وكان العاهل المغربي محمد السادس قد استقبل كلا من وزير العدل والحريات المصطفى الرميد، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، بخصوص موضوع الإجهاض، داعيا إياهم إلى إيجاد مقاربة للموضوع تجمع بين الديني والحقوقي والإنساني.

وأعطى ملك المغرب، بحسب بلاغ سابق للديوان الملكي، توجيهاته للمسؤولين لتدارس هذا الموضوع، وإجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها، وجمع الاقتراحات ورفعها إليه من أجل صياغة نص قانوني حول الموضوع.

يشار إلى أن القانون المغربي ينص على تجريم الإجهاض من خلال عشرة فصول ضمن القانون الجنائي خاصة الفصل 449، كما أن المغرب يعرف حالات كثيرة للإجهاض السري سنويا، إذ تشير إحصائيات غير رسمية إلى إجراء ما بين 600 و800 عملية إجهاض سرية بالمغرب.

http://arabi21.com/story/821006/%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8